التقرير
الاستراتيجي

أحداث العالم العربي
وتفاعلاتها الاقليمية والدولية

(2014-2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014-2013)

أحداث العالم العربي:

التفاعلات الاقليمية والدولية

(2014–2013)

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
the Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسّسة علمية متخصّصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات.

أحداث العالم العربي: التفاعلات الاقليمية والدولية (2013-2014)

صادر عن: المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق

هذا التقرير هو ثمرة جهود تضافرت في الكتابة والبحث والتحليل المعمّق بإشرف المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، وقد أسهم في إثراء مادة التقرير بالأفكار والتحليلات القيّمة نخبة من الكُتّاب والمفكرين العرب والأجانب.

إن جميع الأبحاث والدراسات والآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبر إلا عن وجهة نظر كتّابها.

المشرف العام: عبد الحليم فضل الله

مدير التحرير: قاسم عز الدين

الترجمة: صالح الأشمر (لبحثي باتريك هنري وليونيل فيرون)

الإخراج والتنضيد: أحمد شقير

الطباعة: مطبعة الحرف العربي

التوزيع: لبنان والعالم العربي

تاريخ النشر: نيسان 2015

الطبعة: الأولى.

القياس: 21x29

حقوق الطبع محفوظة للمركز

جميع حقوق النشر محفوظة للمركز. وبالتالي غير مسموح نسخ أي جزء من أجزاء التقرير أو اختزانه في أي نظام لاختزان المعلومات واسترجاعها ، أو نقله بأية وسيلة سواء أكانت عادية أو إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية أو أقراص مدمجة، استنساخاً أو تسجيلاً أو غير ذلك إلا في حالات الاقتباس المحدودة بغرض الدراسة والاستفادة العلمية مع وجوب ذكر المصدر .

العنوان: بئر حسن ـ جادة الأسد ـ خلف الفانتزي وورلد ـ بناية الإنماء غروب ـ الطابق الأول.

البريد الإلكتروني: dirasat@dirasat.net www.dirasat.net

Baabda 10172010 :P.o.Box

هاتف: ٠١/٨٣٦٦١٠

فاكس: ٠١/٨٣٦٦١١

خليوي: ٠٣/٨٣٣٤٣٨

ثبت المحتويات

المقدّمة 7

المدخل / قاسم عز الدين 10

- العوامل الاقتصادية - الاجتماعية وراء الثورات العربية 19
جورج قرم

- الإخوان المسلمون والمسألة الاجتماعية - الاقتصادية 39
باتريك هنري

- أولويات حزب الله الإستراتيجية تجاه الثورات العربية 63
طلال عتريسي

حزب الله والتحوّلات العربية/ حسام مطر 75

- مصر ودول "المربّع الإسلامي" في توازنات الشرق الأوسط 79
مصطفى اللبّاد

- دول الخليج وتداعيات الموجة السادسة 97
وليد نويهض

- السعودية: الرؤية والخيارات 115
فؤاد إبراهيم

- جذور التحوّلات في الشرق الأوسط 127
حسن بهشتي بور

أصابع واشنطن / محمد ميرندي 140

- متغيّرات السياسة التركية وأبعادها الإستراتيجية الإقليمية 141
محمد نور الدين

- "إسرائيل" في مواجهة العاصفة «القلق الإستراتيجي» 163
سيف دعنا

- التهديدات والمخاطر التي تخشاها «إسرائيل» 179
حلمي موسى

- روسيا الأوراسية في المنظومة الدولية 187
فصيح بدرخان

روسيا ومصادر الطاقة / ليونيد سافين 206

- أي تأثيرات لإستراتيجية «الاستدارة شرقاً» الأميركية على منطقة الشرق الأوسط؟ 209
سعد محيو

«الشرق الأوسط برميل بارود» كتاب بريجنسكي 216

أميركا والتسلّح / سارة فلاوندرز 218

- أميركا- الصين آفاق إستراتيجية 219
ليونيل فيرون

قوة أميركا وزعامتها في عالم متحوّل/ فيليب غوليب 230

- الاقتصاد السياسي للتنمية المستقلة: نحو نموذج عربي بديل 233
عبد الحليم فضل الله

- مقاربة لواقع الاقتصادات العربية وعلاقتها بالاقتصاد العالمي 249
منير الحمش

متغيّرات السياسة التركية وأبعادها الإستراتيجية الإقليمية

د. محمد نور الدين
أستاذ جامعي مختص بالشؤون التركية.

تميّز وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بخاصّية أساسية أولى وهي أنه للمرة الأولى ينفرد حزب إسلامي بالسلطة في تركيا وبالتالي وفّرت له هذه الخاصية الفرصة لتحقيق سياسات خاصة به وهي الخاصية الأساسية الثانية والأكثر أهمية.

لم يكن تولّي الحزب زمام الحكم مجرد تغيير روتيني في رأس السلطة على غرار ما كان يحصل سابقاً من تناوب عليها بين أحزاب علمانية يسارية أو يمينية أو ائتلافية حتى مع أحزاب إسلامية كما حصل في السبعينيات ومع نجم الدين أربكان عام 1996.

كان الحزب يحمل ملامح رؤية مسبقة في الداخل لكيفية إخراج تركيا من أزماتها ولتصالحها الكامل مع الهوية الإسلامية للمجتمع. لكن الانعطاف الأهم كان على صعيد السياسة الخارجية ومكانة تركيا ودورها في محيطاتها الإقليمية بل العالمية كذلك. ولا شك أن المؤسس لهذه الرؤية كان الأستاذ الجامعي أحمد داود أوغلو الذي عُيّن مستشاراً لرئيس الحكومة رجب طيّب أردوغان وأصبح في أيار/ مايو 2009 وزيراً للخارجية*.

وكان العنوان الرئيسي لهذه السياسات هو اسم الكتاب الذي ألفه أوغلو في العام 2011 أي "العمق الإستراتيجي" وترجمه لاحقاً مع بدء التجربة السياسية العملية في مجموعة من العناوين نوجزها بالآتي:

- تعدّد الأبعاد، وهو النقطة المركزية في هذه السياسة وهي أن تبتعد تركيا من أن تكون جزءاً من محور دون غيره أو ضد محور آخر وأن تكون على مسافة واحدة من كل المحاور انطلاقاً من أن تركيا بلد متعدد الهويّات بتعدد وتنّوع محيطاتها.

- أن تكون تركيا بلداً مركزاً في محيطها وليست طرفاً بمعنى أن تكون مؤسساً لنظام جديد إقليمي بل أكثر وليس مجرد تابع أو منفّذ.

- امتلاك تركيا لقوة اقتصادية عبر سياسات تفاعل وتكامل مع جيرانها وهذا يفترض تذليل المشكلات مع هؤلاء حيث وجدت.

- أن يتحرك الدور التركي خارج حدود تركيا على قاعدة أن تركيا لا يمكن أن تنحبس في الأناضول وأن لا تنتظر وصول المشكلات إليها بل على قاعدة أن أفضل طريقة

* أصبح رئيساً للوزراء في آب 2014 بعد انتخاب رجب طيّب أردوغان رئيساً للجمهورية. (المحرر)

لتحصين تركيا من تداعيات المشكلات الخارجية التي قد تنعكس عليها هي التصدي لحلها أو مواجهتها في عُقر دارها.

العنوان الأبرز لترجمة هذه السياسات كان في ما عرف بسياسة «صفر مشكلات».

وقد حققت هذه السياسة نجاحات بارزة في أكثر من مكان. وخلال سنوات قليلة كانت تركيا تقيم علاقات تعاون إستراتيجية مع سوريا تحديداً ومع العراق ومع إيران ومع روسيا وتفتح صفحات تعاون جديدة مع اليونان إضافة إلى خرق لم يكتمل مع أرمينيا.

وهنا يمكن ملاحظة ما يلي:

1- إن انفتاح تركيا على خصومها السابقين لم يكن على حساب علاقاتها مع المحور الذي تنتمي إليه أي المحور الغربي.

2- ولم يكن انفتاحها على العرب والمسلمين ومنهم الفلسطينيون على حساب علاقاتها مع «إسرائيل».

3- إن الانفتاح التركي على المنطقة قد كسر حاجزاً نفسياً وقف على امتداد العقود الماضية عائقاً أمام قبول تركيا من جانب الإنسان العربي والمسلم نظراً لمواقفها المتحيّزة بالكامل للكيان الصهيوني.

4- الدخول التركي إلى المنطقة العربية والمسلمة كان متعدد الأوجه: سياسياً واقتصادياً وإعلامياً وفنياً.

وقد قوبلت هذه السياسة المتوازنة الى حد ما بـ:

1- ارتياح عربي وإسلامي على أساس أن تركيا لم تعد تلك المعادية بالكامل للمحيط العربي والإسلامي.

2- انتقادات غربية لها والتخوف من أن تكون على طريق تغيير محورها خصوصاً مع تغليب العامل الإيديولوجي الإسلامي في العديد من المواقف.

وضع حزب العدالة والتنمية نفسه أمام هدف مركزي وهو كيف تكون تركيا بلداً مركزاً وقائداً في محيطه وفي العالم، مستشعراً إمكانية تحقيق ذلك في ظل:

- تضعضع القوة الأميركية بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر والتورط في حربي أفغانستان والعراق.

- الأزمة الاقتصادية التي ضربت الولايات المتحدة والغرب.

- تقدم كل من الصين وروسيا لتكون قوة منافسة مع الولايات المتحدة في النظام العالمي.

- صعود قوى جديدة لتأخذ مكانتها في الساحة الدولية مثل البرازيل والهند وجنوب أفريقيا.

وهي متغيرات يرى داود أوغلو أنها تفتح أمام تركيا فرصة أخذ دور ومكانة لها بين هذه القوى الصاعدة.

وقد رسم حزب العدالة والتنمية في السعي لتكون تركيا دولة مؤسِّسة لنظام جديد وقائدة ثلاثة عناوين: الأول التنمية السياسية في الداخل عبر تعزيز الحريات والديموقراطية والانفتاح على هواجس الأقليات. والثاني التنمية الاقتصادية. والثالث سياسة خارجية فاعلة ومبادَرة.

لا ينفصل مسار هذه العناوين لجهة المحفزات والمؤثرات والتأثرات بعضها عن البعض الآخر، ودخلت في علاقة جدلية سنرى لاحقاً عناصرها.

وفّر تفرّد الحزب بالسلطة استقراراً فقدته تركيا في عقد التسعينيات. وهو ما أتاح لحزب العدالة والتنمية تنفيذ مشروعه من دون معوقات جوهرية بمعزل عن نجاحه في ذلك أو إخفاقه.

ورغم التقدم الذي أحرزته التجربة في سنواتها الأولى ولا سيما على طريق الإصلاحات السياسية فإن عملية الإصلاح لم تستطع أن تتوغل بعيداً في القضايا الأساسية ولا سيما تلك المتعلقة بالديمقراطية مثل المشكلة الكردية

أو تلك المتعلقة بالعلمانية مثل المشكلة العلوية وسعي الحكومة الدؤوب لقضم المؤثرات العلمانية في النظام لصالح هوية أكثر تديّناً. وباتت تركيا بعد عشر سنوات على التجربة من أوائل البلدان في العالم في انتهاك الحريات الصحافية وفي عدد المساجين المعتقلين لأسباب سياسة أو فكرية، وتتقدم على طريق مركزة السلطة بيد حزب واحد من خلال تغيير النظام من برلماني إلى رئاسي والتخطيط لاستمرار تزعم رجب طيب أردوغان للبلاد حتى العام 2025.

وتمثّل الإنجاز الأساس في التنمية الاقتصادية التي بلغت مراتب مهمة غير مسبوقة في الداخل وعلى مستوى المنافسة العالمية.

فقد ارتفع الناتج القومي إلى 800 مليار دولار وانتقل الاقتصاد التركي إلى المرتبة 17 عالمياً وحقق النمو نسباً عالية كانت الأولى أوروبياً والثانية عالمياً بعد الصين ووصلت أحياناً إلى تسعة في المئة. وارتفع متوسط الدخل الفردي إلى 11 ألف دولار سنوياً وزاد حجم التجارة الخارجية ليقارب أحياناً الـ 400 مليار دولار. وتوقف الاقتراض من البنك الدولي بل أصبحت تركيا بين الدول المقرضة للبنك. وقامت الحكومة باستثمارات كبيرة في قطاع الصحة والتعليم والمواصلات. وأنجزت مشاريع كبيرة على امتداد تركيا.

لكن هذا لم يحجب أن الأزمة الاقتصادية العالمية بدأت تلقي بظلالها السلبية على الاقتصاد فتراجع حجم التجارة مع الاتحاد الأوروبي وتراجع النمو في العام 2012 إلى ثلاثة في المئة. كما تأثرت كثيراً المحافظات الحدودية مع سوريا نتيجة الأزمة فيها. وهو ما يساهم في ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل التي تبلغ حسب البيانات الرسمية حوالي 12 في المئة فيما تشير تقديرات غير رسمية إلى رقم أكبر بكثير. أما الدين الخارجي فبلغ في العام 2012 حوالي 300 مليار دولار بنسبة 39 في المئة من الناتج القومي ولا يعزى النجاح في المجال الاقتصادي إلى أي معجزة أو توجه إيديولوجي إسلامي.

أوغلو صاحب نظرية "العمق الإستراتيجي" هو وراء انطلاق تركيا حتى الأزمة السورية.

فإعادة بناء الاقتصاد التركي بعد الأزمة الشهيرة في العام 2001 قد بدأت وفق تصور وضعه الخبير الاقتصادي التركي في البنك الدولي كمال درويش الذي استدعي من البنك وعُيّن وزيراً لشؤون الاقتصاد في عهد حكومة بولنت أجاويد واستمرت حكومات حزب العدالة والتنمية في البناء عليه بعد وصول الحزب إلى السلطة عام 2002. ولا شك أن عوامل عديدة أخرى ساهمت في نجاح التجربة الاقتصادية أولها الاستقرار السياسي الذي طبع مرحلة حزب العدالة والتنمية نتيجة تفرده في الحكم وابتعاد تركيا عن مرحلة الائتلافات الحكومية التي كانت الخلافات المفتوحة بين أطرافها تنعكس سلباً على السياسة وعلى الاقتصاد الذي كانت الأحزاب تتناتشه بحثاً عن غنائم حزبية. والعامل الثاني أن شخصية أردوغان المثابرة في العمل من أجل خدمة الناس لعبت دوراً مهماً في تخلص البلاد من الفساد المستشري أو على الأقل التخفيف من انتشاره خصوصاً في السنوات الأولى من حكمه. وجاءت سياسات الإصلاح على صُعد عدّة ومنها الاقتصادي على طريق الاتحاد الأوروبي لتضيف عاملاً آخر إلى الإنجازات الاقتصادية وإغلاق مزاريب الهدر والفساد. وأدّى تدفق المال الخليجي على شاكلة استثمارات عقارية وبعض القطاعات الصناعية والاتصالات وغيرها إلى ضخ كميات كبيرة من المال الذي ساعد على نمو اقتصادي بارز. ولا شك أن سياسة «صفر مشكلات» مع دول الجوار جميعاً من سوريا والعراق وإيران وروسيا

إلى اليونان وغيرها ومنها سياسة الحدود المفتوحة من دون تأشيرات دخول ورسوم جمركية ساهمت كثيراً في خلق مناخ من الثقة والاستقرار ساعد على تزخيم التبادل التجاري بين تركيا وهذه الدول. وجاء تحسن صورة تركيا في العالمين العربي والإسلامي ليفسح المجال أمام استثمارات تركية متزايدة ولا سيما في مجال البناء والبنى التحتية.

أما في السياسة الخارجية فإن تركيا حاولت أن تتقدم على حساب الجميع ومع الجميع عبر سياسة «صفر مشكلات» التي كانت عنواناً جذاباً لكل القوى التي كانت على خصومة مع تركيا أو كانت تتوجّس من الدور الغربي لتركيا في المنطقة والذي كان يخدم مباشرة المصالح الغربية والإسرائيلية.

الإنجاز الأساس هو التنمية الاقتصادية التي بلغت مراتب غير مسبوقة في تركيا.

المعادلة التي رسمتها سلطة العدالة والتنمية أن لتركيا أبعاداً متعددة وأن مصلحتها أن تستفيد منها كلها. وبموازاة الإبقاء على علاقات التعاون والتحالف مع «إسرائيل»، التي تجسدت في عشرات الاتفاقيات الأمنية والعسكرية والاقتصادية بين حكومات أردوغان والحكومات الإسرائيلية والمستمرة بأوجه متعددة حتى الآن. وبموازاة استمرار التعاون مع الغرب والعضوية في حلف شمال الأطلسي، عزمت تركيا على الانفتاح على كل الدول التي كانت على خصومة معها. ونجحت، مع تجاوب تلك الدول، في خلق مناخات في المنطقة لامست البعد الإستراتيجي في أن تكون المنطقة على أبواب تحوّلات تعيد رسم التوازنات الإقليمية بما يحدث انقلاباً في موازين القوى لصالح تحالف عربي- تركي- إيراني على الأقل على مستوى الجوار الجغرافي المباشر لتركيا.

انقلاب الصورة والدور

أحدثت السياسات التركية خلال السنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية «انطباعاً» بأن تركيا قد غيرت محورها. وقد تكررت هذه المقولة في العديد من الأوساط الغربية. لكن في المسار العملي كان التوجه التركي شرقاً ضرورياً من أجل تكوين "حيثية" خاصة بها تخدم مشروعاً تركياً خالصاً لا يتردد في الاستفادة، ولو مرحلياً، من العلاقات مع جميع الدول والقوى المحيطة بها.

غير أن الارتباط الغربي لتركيا لم تتراجع عروته الوثقى لحظة وإن شابته بعض التباينات في بعض الملفات. ولم يكن الغرب يمانع في بعض التكتيكات التركية التي قد لا تحظى برضاه ولكن لا تصل إلى حد تعريض الثوابت الغربية للخطر. وفيما كان الغرب يضع ضمناً ضابطتين لا يمكن لتركيا أن تتخطاهما من دون انعكاسات سلبية على العلاقات التركية- الغربية وهما:

1- الذهاب أبعد مما هو مرسوم غربياً لعلاقات تركيا مع الدول الموصوفة بالمارقة مثل سوريا وإيران وحركة المقاومة الفلسطينية.

2- الذهاب أبعد مما يجب في تكوين حيثية تركية خالصة يمكن أن تتحول في لحظة اختلال التوازنات الدولية إلى قوة يصعب السيطرة عليها خصوصاً أن تركيا بلد مسلم له تأثيراته العميقة الجيوستراتيجية على الأمن والاستقرار في البلقان وأوروبا من جهة وعلى التوازنات الشرق أوسطية الذي يتحكم في النظرة الغربية إليها الأمن الإسرائيلي أولاً وأخيراً.

في ظل انشغال الغرب في حروبه الأفغانية والعراقية وبأزماته الاقتصادية كانت تركيا تلعب في الهامش المعطى لها أميركياً. ولم تتردد في الدفاع عن حركة حماس الموصوفة بالإرهابية من جانب الغرب. وانفتحت على

إيران «المارقة» وصولاً إلى لعب دور مركزي في الوساطة بينها وبين الغرب. وتوغلت في علاقاتها مع سوريا إلى حدود لامست الامتعاض الغربي، فيما بلغت مدى بعيداً في العلاقات مع العراق.

ونتيجة لعلاقاتها الجيدة المستجدة مع هذا المحيط أمكن لتركيا أن تقوم بأدوار وسيطة في العديد من المشكلات والأزمات الشرق أوسطية أبرزها الوساطة بين «إسرائيل» والفلسطينيين وبين الفلسطينيين أنفسهم وفي الأزمتين العراقية واللبنانية وصولاً إلى أزمات باكستان وأفغانستان. فارتفع الدور التركي وبات يشكل عاملاً وازناً ومؤثراً في المعادلات الإقليمية.

من إعلان طهران إلى أسطول الحرية

من بين هذه المبادرات برزت الوساطة التركية، مع البرازيل، في الملف النووي الإيراني ولاسيما في ربيع العام 2010 حيث تمكنت تركيا مع البرازيل من التوصل إلى اتفاق تاريخي مع إيران يلبي الشروط الغربية فيما يتعلق بتبادل اليورانيوم المخصب خارج إيران خلال فترة محدودة بدلاً من أن تنتج إيران بنفسها هذا اليورانيوم. وفتح هذا الاتفاق الذي عُرف بـ«إعلان طهران» في 17 أيار/ مايو 2010 الباب أمام حل إحدى المشكلات الأكثر استعصاء في المنطقة. ووضع في الوقت نفسه تركيا في مرتبة متقدمة من الدور المؤثر ليس فقط إقليمياً بل عالمياً.

لكن المفاجأة أن ما بدا ترجمة تركية لرسالة باراك أوباما إلى رجب طيّب أردوغان في العشرين من نيسان/ أبريل من العام نفسه حول بنود الاتفاق لم يقابل باستحسان أميركي بل ووجه بردة فعل عنيفة من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

لم تكن ردود الفعل الغربية مقنعة ومنطقية فأردوغان التزم بمضمون رسالة أوباما إليه ومع ذلك رفض الغرب الاتفاقية وترجم ذلك بخطوتين عمليتين ثانيتهما قرار في مجلس الأمن الدولي في التاسع من حزيران يشدد العقوبات على إيران فيما كانت الأولى وهي الأكثر دلالة الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية الذي هدف إلى كسر الحصار على قطاع غزة وكان من بين سفنه واحدة تركية على متنها أكثر من ستمئة ناشط معظمهم أتراك.

وقع الهجوم الإسرائيلي فجر31 أيار/ مايو واستهدف بالقتل المتعمد المشاركين الأتراك فسقط منهم تسعة قتلى. ومع أن حزب العدالة والتنمية لم يشارك في سفن أسطول الحرية بل كان يعارض المبادرة أساساً فإن حكومة أردوغان وجدت نفسها في موقع المضطر للدفاع عن مواطنيها. ووضعت تركيا ثلاثة شروط لترميم العلاقات مع «إسرائيل» هي الاعتذار والتعويض عن الضحايا ورفع الحصار عن قطاع غزة. ومع أن السياق العام للعلاقات التركية الإسرائيلية بعد ذلك دخل في منحى تراجعي فقد حافظ على علاقات اقتصادية قوية وتعاون أمني وعسكري ولم تنقطع العلاقات الديبلوماسية.

إعلان طهران وضع تركيا في موقع إقليمي مؤثر في السياسة الدولية.

ومع أن الولايات المتحدة عرقلت أية محاولات لتشكيل لجنة تحقيق دولية واعتبر أوباما أن من حق «إسرائيل» الدفاع عن نفسها، فقد شهدت العلاقات التركية مع الغرب ومع الولايات المتحدة تحديدا مساراً تصاعدياً في اتجاه توثيقها والانسجام معها في أكثر الملفات حساسية. ومنذ ذلك الحين لم تخرج تركيا بمواقف حاسمة في وقوفها إلى جانب إيران في الملف النووي ولم تقم بأي مبادرة ذات شأن.

لقد أدركت تركيا أن الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية كان رسالة دموية غربية بيد إسرائيلية للجم الاندفاع في الدور التركي إقليمياً وعالميا حيث لا ينسجم مع المصالح الغربية وحيث يتجاوز السقوف الموضوعة. ومنذ تلك الحادثة كانت الفاتورة التركية ثقيلة في اتجاه تعريض تطلعاتها لتكون أقل طموحاً ودورها أقل شأناً. حيث إن البديل عن الالتزام بالرسالة الغربية هو تعريض الدور كله للخطر.

وقد ترجمت تركيا هذا التوجه بخطوات عملية على الأرض أبرزها الموافقة في قمة لشبونة الأطلسية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010 على نشر جزء من منظومة الدرع الصاروخي على أراضيها وتم ذلك على أرض الواقع بعد سنة تقريباً في منطقة كوريجيك بمحافظة ملاطية جنوب شرق تركيا. وهي منظومة تستهدف القدرات الصاروخية في روسيا وإيران وسوريا وكل من يمكن أن يمتلك قدرة صاروخية معادية للغرب «وإسرائيل». وهي خطوة أميركية في الأساس تحوّلت إلى مبادرة أطلسية لتلقى القبول التركي وقد استكملت في نهاية العام 2012 بطلب تركيا من حلف شمال الأطلسي نشر عدة بطاريات من صواريخ الباتريوت على حدودها مع سوريا لمواجهة احتمالات نشوب حرب إقليمية.

موقف ومعايير تركيا من «الربيع العربي»

العامل الثاني الحاسم، إلى حادثة أسطول الحرية، في تغيير السياسات التركية في المنطقة تمثل في ثورات "الربيع العربي" التي تم احتواؤها لاحقاً من جانب الغرب وإيصال حركات الإخوان المسلمين إلى السلطة في بعض الدول العربية. ولعل هذا العامل كان الأهم والأكثر انعكاساً على التوجهات الأساسية للسياسة التركية في المنطقة ستكون لهذه الانعكاسات نتائج دراماتيكية على صورة تركيا ودورها.

لا شك أن تركيا فوجئت بموجة الثورات العربية التي بدأت في تونس وانتقلت إلى مصر وليبيا واليمن والبحرين ثم سوريا. وتجلّى هذا الارتباك في تباين المعايير وتناقضها حيال كل ثورة على حدة.

ولقد تحكمت في المواقف التركية براغماتية كبيرة إلى أن وصلت التحركات الاحتجاجية إلى سوريا فكان لتركيا معيار مختلف ومنفصل عن كل المعايير السابقة.

لم يتسن الوقت كثيراً لتركيا لتعلن موقفاً واضحاً من الثورة التونسية سوى أنه يجب الاستجابة لتطلعات الشعوب. لكن عندما وصلت التحركات إلى مصر لم يتردد أردوغان في إعلان موقف قوي وعلني من ضرورة تنحي الرئيس المصري حسني مبارك. وقد دفع تركيا إلى ذلك عاملان. الأول هو أن مبارك كان عائقاً أمام تمدد الدور التركي في المنطقة العربية ولا سيما في مصر وفي فلسطين. فقد كانت علاقات حكومات حزب العدالة والتنمية بحركة حماس في غزة مصدر إزعاج للنظام المصري الذي كان يخشى من انعكاس هذه العلاقة على الواقع الداخلي في مصر في ظل الصراع بين مبارك وجماعة الإخوان المسلمين. وبقدر ما كانت أنقرة تظهر بدور محامي حماس في المحافل الدولية كان الاعتراض المصري يعلو. وكانت الإطاحة بمبارك ضرورة لتركيا لكي يمكن لها تجاوز عقبة الموقف المصري أمام تمدد دورها. أما العامل الثاني فهو أن تركيا حزب العدالة والتنمية كانت تأمل أن يكون للإخوان المسلمين دور مهم في النظام البديل إن لم يكن الدور المركزي وهو ما ينسجم مع الروابط الإيديولوجية بين تنظيمي "العدالة والتنمية" في تركيا و"الإخوان المسلمين" في مصر في إطار التنظيم العالمي للإخوان المسلمين الذي كان قائماً منذ مرحلة نجم الدين أربكان. وقد عملت تركيا

على التواصل مع واشنطن من أجل ممارسة ضغوط أكبر لصالح خيار تغيير مبارك.

وعلى هذا يمكن القول إن زوال نظام حسني مبارك بنظر أنقرة كان تحوّلاً بالغ الأهمية أمام تفعيل الدور التركي في المنطقة.

وحين بدأت التحركات في ليبيا، وفي بنغازي تحديداً، خرجت تركيا على العالم بمواقف تتناقض مع مواقفها «المبدئية» في تونس ومصر فلم تر في الإطاحة بالزعيم الليبي معمر القذافي ما يلائم المصالح التركية. لقد غلّبت أنقرة المصالح الاقتصادية على المبدئية رغم أن نظام مبارك كان أكثر تطوراً إذا ما قورن بالنظام الليبي. ومع ذلك كانت تركيا تنظر بعين المصالح الاقتصادية. فقد كانت الاستثمارات التركية في ليبيا تقارب الـ 15 مليار دولار وكان فيها أكثر من 200 شركة تركية يعمل فيها، إلى العمال الليبيين، أكثر من 25 ألف عامل وموظف تركي (الاستثمارات التركية في ليبيا- صحيفة يني شفق 22 آذار/ مارس 2011).

لذلك سعى أردوغان منذ البداية إلى إيجاد حل يضمن مشاركة القذافي شخصياً وعائلته في أي عملية سياسية مقبلة ولم يطالبه بالتنحي إلا في وقت لاحق.

لكن الموقف التركي غير المعارض بقوة للقذافي كان يهدف أيضاً إلى منع وقوع ليبيا تحت النفوذ الفرنسي خصوصاً أن فرنسا بقيادة نيقولا ساركوزي كانت السباقة إلى التدخل العسكري المباشر في ليبيا آملة في ذلك أن تقطف ثمار مرحلة ما بعد القذافي.

غير أن صدور قرار مجلس الأمن الرقم 1771 المتعلق بفرض منطقة حظر جوي على ليبيا أحرج تركيا لكنها بقيت تعارض أي تدخل عسكري ولا سيما لحلف شمال الأطلسي حيث أطلق أردوغان جملته الشهيرة «وأي شأن لحلف شمال الأطلسي هناك؟»[1].

حاول أردوغان منع سقوط ليبيا تحت النفوذ الفرنسي.

لكن قرار حلف شمال الأطلسي تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي وتفسيره على أنه يخوّل الحلف التدخل بالقوة العسكرية لإسقاط القذافي كان العامل الحاسم في تحوّل الموقف التركي وذلك انسجاماً مع حسن العلاقات التركية- الأميركية وحتى لا تستفرد فرنسا والغربيون بغنائم مرحلة ما بعد القذافي. بل إن تركيا انتقلت من مرحلة معارضة إسقاط القذافي إلى المرحلة الأكثر حماسة لإسقاطه بالاعتراف المبكر بالمجلس الوطني الانتقالي وزيارة وزير الخارجية التركي إلى بنغازي ومن ثم زيارة أردوغان مباشرة بعد سقوط القذافي العاصمة طرابلس.

وفي اليمن لم يكن الموقف التركي واضحاً حيث لا توجد مصالح تركية قوية ولا بديل "إخواني" للرئيس علي عبد الله صالح في حال سقوطه. لذا كان الموقف التركي عبارة عن تمنٍّ بحل الأزمة سلمياً. لكن الحضور القوي للعامل السعودي والخليجي في اليمن كان أيضاً سبباً في تراجع تركيا عن أداء دور مركزي هناك.

وفي البحرين كان لتركيا موقف يتيم في بداية الأحداث، ولم تكن الأحداث في سوريا قد تفاقمت، حين حذّر أردوغان من كربلاء جديدة في البحرين[2]. لكن رغم استمرار التحركات هناك فإن تركيا لم تتخذ أي موقف منتقد للنظام في البحرين ولم يشر المسؤولون في تركيا إلا نادراً إلى ما يجري هناك وكان موقفهم مؤيداً لتدخل قوات درع الجزيرة بمعنى أن الموقف التركي من أحداث

1- صحيفة حريت التركية 1 آذار/ مارس 2011.
2- السفير 1 نيسان / أبريل 2011.

البحرين لم يكن «مبدئياً» ولم يقف إلى جانب الحراك الشعبي بخلاف ما كان عليه الموقف من مصر وتونس وما أصبح عليه الموقف من ليبيا.

سوريا: «العقدة» و«المفتاح»

على امتداد عقود ما بعد الحرب العالمية الأولى وصولاً إلى تسلّم حزب العدالة والتنمية السلطة عام 2002 كانت العلاقات بين تركيا وسوريا "نموذجاً» لعلاقات التوتر بين بلدين. فإلى المشكلات الحدودية حول لواء الإسكندرون الذي ضمته تركيا بالتواطوء مع فرنسا عام 1939 هناك المشكلات الناجمة عن العلاقة التركية مع «إسرائيل» ووجود كل بلد في معسكر مختلف خلال الحرب الباردة. كما أن مشاريع تركيا لبناء سدود على نهري دجلة والفرات أوجدت مشكلة أخرى هي مشكلة المياه، أضيفت إليها لاحقاً مشكلة حزب العمال الكردستاني المناهض للدولة التركية والدعم السوري له، فضلاً عن ارتفاع النبرة القومية العربية المتشددة لدى حزب البعث مقابل التوجهات التركية الموروثة من عهد الاتحاد والترقي الطورانية.

مثلت سوريا بوّابة تركيا إلى العالم العربي.

وكان وصول العدالة والتنمية منطلقاً لفتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين. ولم يتردد الرئيس السوري بشار الأسد في أن يلاقي الرغبة التركية في منتصف الطريق بل ذهب أبعد بكثير مما كان يأمله او حتى يريده الأتراك لنقل العلاقات من مرحلة من الشكوك والتوترات والصراعات والصدامات إلى مرحلة من التعاون بل التكامل الاستراتيجي. وقد خدم التقارب والتعاون الثنائي البلدين. كانت سوريا تحتاج الى أصدقاء وسط الضغوط عليها بعد الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 واغتيال رئيس الحكومة اللبناني رفيق الحريري عام 2005 فوجدت تركيا إلى جانبها.

لكن المكاسب التركية كانت أكبر بما لا يقاس. مثلت سوريا بوابة تركيا إلى العالم العربي، إذا أغلقت انغلقت العلاقات التركية مع العرب وإذا انفتحت انفتحت آفاق واسعة أمام تركيا، خصوصاً أن الجامعة العربية كانت متضامنة مع سوريا في جميع ملفات خلافها مع تركيا من المياه إلى التهديدات العسكرية.

وسوريا كانت عنواناً للشعور القومي العربي المعادي بالطبيعة للنزعة القومية الطورانية لتركيا.

وكانت علاقات تركيا التحالفية والمزمنة مع «إسرائيل» عائقاً أمام قبول تركيا طرفاً "عادياً» في المنطقة العربية.

وكانت علاقات تركيا الأطلسية وكونها رأس حربة لحلف شمال الأطلسي والسياسات الغربية ضد حركات التحرر العربية من عوامل سوداوية صورة تركيا لدى العرب حتى لدى الدول العربية المؤيدة للغرب.

تجاوزت سوريا كل هذه العوائق وقررت أن تفتح الباب أمام تركيا وصولاً إلى اقتراح الأسد نفسه إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين. ووصل البلدان إلى علاقات تعاون إستراتيجية اقتصادية، (كانت على حساب الاقتصاد السوري) وإنشاء مجلس أعلى استراتيجي. وتحولت الحدود السورية التركية خلال العشر سنوات التي سبقت اندلاع الأزمة السورية إلى واحة أمان لتركيا بعدما منعت دمشق،منذ العام 1998، أي تحرك لمقاتلي حزب العمال الكردستاني. ولم يرض الأسد بوساطة أي دولة بين بلاده «وإسرائيل» غير الوساطة التركية معطياً تركيا رصيداً كان في مرتبة الحلم. حتى على الصعيد الفني كان لسوريا الدور الطليعي لإدخال المسلسلات التركية إلى كل بيت عربي باللهجة السورية حتى بعد توتر العلاقات.

تحولت سوريا من عقدة وعقبة أمام دخول تركيا إلى المنطقة إلى مفتاح. انقلبت الصورة ولم تعد تركيا صورة "العثملي" الجامع للضرائب والآخذ عنوة أبناء العرب إلى حروب الموت في الدردنيل ولا الشريكة في جرائم إسرائيل ضد العرب عبر اتفاقات التعاون العسكري.

وباتت تركيا الطرف الآخر من شراكة لم تكن سوى في الحلم.

غير أن انفجار الوضع في سوريا في منتصف آذار/ مارس 2011 كان إيذاناً بانقلاب الصورة بما يشبه الحلم أيضاً. فكما انقلبت الصورة من سيئة إلى جيدة بسرعة، كان انقلابها وعودتها إلى أكثر من مربّع الصفر أكثر سرعة.

موقف تركيا من الأزمة السورية

تدرّج الموقف التركي من الأزمة السورية على الشكل التالي:

- أعاد الأترك تفسير سياسة تصفير المشكلات بأنها لا تعني دعم الأنظمة على حساب الشعوب وسياسة تركيا الجديدة هي تصفير المشكلات مع الشعوب لا مع الأنظمة.

- دعت أنقرة النظام السوري الى إجراء إصلاحات تتضمن وضع دستور جديد وإجراء انتخابات نيابية واحترام إرادة الناخبين ومشاركة الأسد نفسه في هذه العملية.

- مع مرور الوقت وتعذر الوصول إلى حل ارتفعت حدة المواقف التركية من النظام ورأت أن مواجهة مطالب الشعب السوري بالعنف من جانب النظام أمر غير مقبول. وبعد ستة أشهر أعلنت تركيا أنها لم تعد تثق بالأسد الذي ينكث بالوعود وأن أي حل مستقبلي لا يمكن أن يكون في ظل استمرار الأسد في السلطة داعية إلى رحيله. ورفعت تركيا شعار «إما نحن أو الأسد" منخرطة بشكل مباشر في الجهود لإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد بجميع الوسائل بما فيها الوسائل العسكرية.

وقد ترجمت تركيا سياستها لإسقاط الأسد عبر خطوات عملية منها:

- تنظيم المعارضة السورية سياسياً بعد أقل من شهر على بدء التحركات الشعبية.وكان التركيز على دور مركزي للإخوان المسلمين في هذه المعارضة. وما لبثت أنقرة أن أنشأت لاحقاً المجلس الوطني السوري المعارض والذي أطلق عليه مناصرو النظام اسم «مجلس اسطنبول».

رفعت تركيا شعار «إما نحن أو الأسد»

- تشجيع الانشقاقات داخل الجيش السوري في وقت مبكر أيضاً من الحراك الشعبي، وصولاً إلى تشكيل "الجيش السوري الحر" الذي اتخذ تركيا مقراً له.

- احتضان تركيا لجماعات متعددة من المسلحين الوافدين من أقطار عدّة اتخذوا تركيا ممراً أو منطلقاً للقيام بعمليات عسكرية ضد الجيش السوري النظامي.

- تشجيع السوريين على النزوح إلى تركيا، قبل أن يكون هناك أي نازح، عبر فتح مبكر لمخيمات لاجئين داخل الأراضي التركية في ما يعتبر استدراجاً لفتح ملف جديد وضاغط إنسانياً على النظام السوري واستخدامه سياسياً في وقت لاحق.

- مبادرة تركيا إلى تنظيم عدة مؤتمرات تحت مسمّى «أصدقاء سوريا» بين تونس واسطنبول وباريس وطوكيو.

- مشاركة تركيا في اتخاذ عقوبات اقتصادية وسياسية على سوريا وقطع العلاقات الديبلوماسية معها نهائياً.

أسباب التحوّل

ما الذي دفع بتركيا إلى اتخاذ هذه المواقف الحادة من دولة كانت لها علاقات إستراتيجية معها وما لبثت أن انخرطت في صراع وجودي معها والعمل على تغيير نظامها بالقوة؟ يعيد البحث في أسباب التحول في الموقف التركي من سوريا إلى حقول أوسع بكثير من مجرد الرغبة في إسقاط نظام دولة مجاورة بالقوة.

وهذا يفتح على ملاحظات عدة:

- إن أسلوب التعامل التركي مع النظام في سوريا كان يتسم بفوقية واضحة من خلال الطلب من النظام أن يقوم بهذه الخطوة أو تلك والتعامل مع النظام كما لو أنه قاصر ويحتاج إلى من يرشده. وهو ما ترك انزعاجاً لدى القيادة السورية.

- إن حكومة حزب العدالة والتنمية قد تحركت كما لو أنها طرف داخلي في الصراع. إذ إن تركيا احتضنت المعارضة السياسية السورية ووفرت لها كل وسائل الدعم والتنظيم والتمويل والمأوى والترشيد في كيفية التحرك على المستويات كافة. وعملت تركيا على احتضان المجموعات العسكرية المعارضة وتنظيمها وتوفير كل وسائل الدعم الميداني واللوجستي، واتخذ الجيش السوري الحر من تركيا وأنطاكية تحديداً مقراً لقيادته. وتحوّلت الأراضي التركية إلى ممر ومنطلق لتوافد المسلحين من كل الدول والانطلاق في عمليات في الداخل السوري. كما أن تركيا كانت طرفاً في غرفة عمليات عسكرية وأمنية في أضنة ضمت دولاً غربية وخليجية لإدارة الحرب في سوريا.

قامت تركيا بالتركيز على الإخوان المسلمين في تنظيم المجلس الوطني.

- كرر المسؤولون الأتراك انه لم يكن أمامهم سوى خيار من ثلاثة: إما الوقوف مع النظام أو الوقوف مع الشعب السوري أو البقاء متفرجين على ما يحدث وقد اختاروا أن يكونوا مع الشعب السوري[3].

الأزمة السورية في الاستراتيجيا التركية:

ربما أمكن تقسيم مرحلة العلاقة التركية مع سوريا ومع جوارها الجغرافي والمنطقة الى مرحلتين.الأولى حتى مطلع «الربيع العربي» والثانية ما بعده.

لقد حققت تركيا مكاسب لا تخفى أهميتها لصورتها ودورها ومصالحها. وكانت إستراتيجيتها تتوافق مع المصالح التركية بحيث لا يمكن أن تتخيل لحظة أن تركيا يمكن لها المغامرة بالتضحية بخسارة كل هذه المكاسب مقابل مكاسب قد تحصل أو قد لا تحصل. ولقد كان العقل الاستراتيجي التركي يعمل على عدة أهداف من وراء انقلابه على سياسات الانفتاح السابقة:

1- لاعب إقليمي أوحد

لم تعد تركيا إلى المنطقة في الأساس، فهي لم تغادرها أبداً. لكن دورها كان سلبياً لجهة التحالف مع القوى الغربية «وإسرائيل» لضرب الدول ذات السياسات المعادية للغرب وخصوصاً في فترة المد القومي العربي في مصر وسوريا والعراق والجزائر وما إلى ذلك. لكن مع سياسات حزب العدالة والتنمية الجديدة نجحت تركيا في أن تدخل إلى المنطقة متخلية عن سياساتها العدائية السابقة. وهو ما جعلها شريكة في هموم المنطقة من فلسطين إلى إيران وسوريا والعراق الخليج. وتحولت تركيا للمرة الأولى إلى لاعب شريك في المنطقة. وما كان لهذا الدور أن ينجح من دون تعاون القوى التي كانت مستهدفة من السياسات التركية السابقة ولا سيما جوارها الجغرافي المباشر من سوريا والعراق وإيران. وأصبحت تركيا رقماً صعباً في المعادلة الإقليمية مع ميزة إضافية وهي أنها احتفظت بعلاقاتها الجيدة مع «إسرائيل» ومع الغرب فكان لها أن تلعب دور الوسيط الذي منح تركيا رصيداً مهماً لإعلاء حضورها.

غير أن انقلاب تركيا على سياساتها السابقة أفقدها المكاسب التي جنتها من سياسات تصفير المشكلات والدور الوسيط.

3- يني شفق 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.

لقد ارتبكت تركيا في مقاربتها لحركات «الربيع العربي» وتميزت مواقفها بالتخبط والازدواجية. لكن عند وصول الموجة إلى سوريا تبدلت الحسابات التركية واستيقظت في أذهان المسؤولين الأتراك طموحات تضرب عدة عصافير بحجر واحد وعلى رأسها أن تخرج تركيا من دور الشريك وتتفرد بقيادة المنطقة. ولما كان الدور الإسرائيلي في المنطقة خارج الحسابات التركية فإن حقل التفرد هو المنطقة العربية الإسلامية حيث إيران، بغياب الدور المصري وعدم قدرة السعودية على القيام بدور أكثر تأثيراً وهي اللاعب الإسلامي والإقليمي الأقوى. وبالتالي فإن المنافس الأساس لتركيا هو إيران وعلى تركيا أن تضعف هذا اللاعب إن لم تمكن تصفيته وقد لاحت هذه الفرصة مع اندلاع الثورة في سوريا.

لقد كان الطابع الأساس للمرحلة التي تلت اندلاع الثورات العربية هو غلبة النزعة الإسلامية السنّية عبر جماعة الإخوان المسلمين. ورأت تركيا أن الوضع لن يكون مختلفاً في سوريا على أساس أن غالبية السكان تنتمي إلى المذهب السني فيما يوصف النظام بأنه في قبضة أقلية علوية.

كانت الإستراتيجية التركية تتطلّع إلى انتصار الإخوان المسلمين وتسلمهم السلطة أو إزالة النظام بالقوة العسكرية وتولّي الإخوان المسلمين الحكم في سوريا، معتقدة بأن بلوغ هذا الهدف، قياساً على السقوط السريع للنظام في تونس وفي مصر والسقوط الدموي للقذافي، سيكون متيسراً وفي وقت سريع. وهو ما حكم طبيعة التحرك التركي سواء تجاه النظام للقيام بإصلاحات سريعة وضمن مهل قصيرة أو السعي لإسقاطه بالقوة العسكرية عبر دعم المعارضة ودفع مجلس الأمن أو حلف شمال الأطلسي إلى التدخل العسكري لإسقاط النظام.

ولم يكن إسقاط النظام في سوريا وفي وقت سريع هدفاً بحد ذاته بل كان يفترض أن يكون ضرباً لأحد الركائز الأساسية لإيران في المنطقة وللعراق كذلك، فضلاً عن حزب الله في لبنان وهو ما يعني بداية إضعاف هذا المحور. وبذلك تفتح الطريق أمام ضرب اللاعب الإقليمي الرئيسي الآخر وهو إيران وإضعاف الكتلة المتحالفة معها في الوقت نفسه فتتقدم تركيا رأساً وحيداً لنظام شرق أوسطي جديد ذي نزعة إيديولوجية مذهبية وسياسية.

إن التفرد بالدور الإقليمي عبّر عنه بكل وضوح زير الخارجية التركية في خطبة له أمام البرلمان التركي في 27 نيسان/ أبريل 2012 حيث قال بالحرف الواحد: «سوف نقود، كتركيا، موجة التغيير في الشرق الأوسط. وسنستمر في أن نكون طليعة موجة التغيير هذا. إن تركيا لن تكون فقط دولة صديقة وشقيقة لمجتمعات الشرق الأوسط بل أيضاً صاحبة فكر جديد يحدد مستقبله وبلد هو طليعة النظام الإقليمي الجديد. وهنا قمنا بما تتطلبه هذه المهمة.وسنواصل القيام بذلك. إن إدراك المفهوم الجديد لهذه السياسية لا يكون باحتضان الأنظمة التسلطية بل باحتضان الشعوب الشقيقة في الشرق الأوسط. وسنسعى إلى أن نكون دوماً ضمير الإنسانية وشعوب المنطقة. كما سنواصل حماية مصالحنا الوطنية. لأن ما نريده لتركيا الجديدة من طموحات هو ما نريده للشرق الأوسط الجديد. نحن نريد للشرق الأوسط الجديد نظام سلام جديداً لا يتكىء على الفروقات الإتنية والمذهبية بل على الأخوّة. وسنعمل على تأسيس نظام السلام هذا. وليقل الآخرون ما سيقولون فستكون تركيا رائدة نظام السلام هذا والناطقة باسمه»[4].

إذاً نحن أمام شرق أوسط جديد تقوده تركيا وتقود موجة

4- صحيفة زمان وصحيفة يني شفق 28 نيسان/ أبريل 2012.

التغيير فيه وتتحدث باسمه وترسم هي ملامحه وفقاً لما تريده لنفسها، وذلك خارج أي شراكة مع الآخرين سواء كانت إيران أو الدول العربية.

2- لاعب عثماني

إن التطلع التركي إلى هدف التفرد في زعامة المنطقة عبر كسر اللاعب الإيراني ليس ضرباً من السيناريوهات الافتراضية بل له على أرض الواقع ما يرفده إيديولوجيا وهو ما أطلق عليه النزعة العثمانية أو العثمانية الجديدة.

أردوغان: «الشعب السوري أمانة أجدادنا في أعناقنا».

إن شعار «العمق الاستراتيجي» الذي وضعه أحمد داود أوغلو لم يكن سوى استعادة للروابط التاريخية والثقافية بين تركيا والمستعمرات التي كانت تخضع للسيطرة العثمانية. وغالباً ما كان يتحدث المسؤولون الأتراك عن "مسؤوليات تاريخية" تجاه المجتمعات التي كانت سابقاً تحت السيطرة العثمانية ولم يتردد أردوغان مرة في القول إن «الشعب السوري أمانة أجدادنا في أعناقنا"[5]. ومع أن استعادة الروح العثمانية غير ممكنة جغرافياً فإن الهيمنة الإيديولوجية والاقتصادية والسياسية تشكل عناصر هذا المشروع.

ظهر مصطلح «العثمانية الجديدة» في عهد الرئيس التركي الراحل طورغوت أوزال مع انهيار الحرب الباردة. ولا غرو أن يكرر مسؤولو حزب العدالة والتنمية الإشارة والإشادة بعهد أوزال. وفي زمن سيطرة حزب العدالة والتنمية تكررت الإشارات إلى العثمانية الجديدة كثيراً ولو كان القائلون بها ينفون لاحقاً أنهم قالوها.

خلافاً لكل الحكام الأتراك السابقين فإن الإشارة إلى السلاطين العثمانيين ولا سيما العظام منهم لم تكن تغادر ألسنة قادة حزب العدالة والتنمية. واللافت أن الإشارة تكثر إلى أولئك السلاطين الذين كانت لهم صولات وجولات ضد الدولة الصفوية الشيعية واضطهدوا خصوصاً العلويين في الأناضول مثل السلطانين سليم الأول وسليمان القانوني.

لم يتردد وزير الخارجية التركي في أن يصرح لصحيفة الواشنطن بوست في نهاية العام 2010 قائلاً كما أن إنكلترا زعيمة لكومنولث إنكليزي من مستعمراتها السابقة فلماذا لا تكون تركيا زعيمة على الدول التي كانت تحت الحكم العثماني.

ويرد رجب طيب أردوغان في 15 تموز/ يوليو 2012 على منتقدي تدخل تركيا في الشأن السوري قائلاً: «يسألوننا عن أسباب انشغالنا بسوريا. الجواب بسيط للغاية، لأننا بلد تأسس على بقية الدولة العلية العثمانية. نحن أحفاد السلاجقة. نحن أحفاد العثمانيين. نحن على امتداد التاريخ أحفاد أجدادنا الذين ناضلوا من أجل الحق والسلام والسعادة والأخوّة... إن حزب العدالة والتنمية هو حزب يحمل في جذوره العميقة روح السلاجقة والعثمانيين»[6].

وفي نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 كان أردوغان يقول "إننا سنصل إلى كل نقطة وصل إليها أجدادنا على ظهور الخيل وسنهتم بها".

3- محور تركي- خليجي

يخدم انخراط تركيا في جهود إسقاط النظام في سوريا العلاقات المتعاظمة بين تركيا ورأس المال الخليجي. لقد ضخّت دول الخليج مالاً وفيراً في تركيا على شكل استثمارات ومساعدات وهبات لضمان انخراط تركيا في سياسات الخليج ضد المحور- الإيراني- السوري-

5- السفير 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2012

6- ميلليت 16 تموز/ يوليو 2012.

العراقي في المنطقة. وقد التزمت تركيا بهذه السياسات فسكتت في الموقف من الثورة في البحرين وكانت جزءاً من غرفة عمليات تركية خليجية غربية لإدارة المواجهة في سوريا وفي المنطقة. وبعد قيام الثورة في مصر انضمت مصر إلى هذا المحور حيث كان القاسم المشترك هو إسقاط النظام في سوريا وضرب النفوذ الإيراني والمحور المتحالف معه في المنطقة.

4- دور أطلسي- غربي

لا يمكن قراءة الدور التركي في المنطقة والعالم وفهمه من دون الأخذ في الاعتبار «رابطة العروة الوثقى» بين تركيا وحلف شمال الأطلسي من جهة والعلاقات التركية– الأميركية من جهة ثانية.

لقد سعت تركيا خلال السنوات الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية إلى أن تختط لنفسها دوراً له هامش أكبر من الاستقلال عن التوجهات الغربية لكنه لا يصل إلى حد القطيعة أو حتى التناقض. ورأينا كيف أن التحرك التركي عندما لامس حافة الضوابط الأميركية في العلاقة مع إيران وفي حجم الدور نفسه واجه ردة فعل حادة ودموية من جانب أميركا نفسها عبر «إسرائيل» في حادثة أسطول الحرية.

لقد تباينت السياسة التركية مع السياسة الأميركية في العراق بسبب تغييرين أساسيين نتجا عنها وهما: انتقال الثقل في الحكم إلى مجموعة أكثر قرباً من إيران، وتقسيم العراق وظهور أول فدرالية كردية في التاريخ الحديث ما يشكل حساسية فائقة لتركيا. ولكن أنقرة بعد رفض البرلمان التركي في الأول من آذار/ مارس 2003 المشاركة في غزو العراق رغم رغبة الحكومة التركية في ذلك لم توفر خطوة إلا وبادرت إليها من أجل إعادة ترميم العلاقات مع واشنطن. فوافقت على نشر صواريخ باتريوت عام 2003 وسمح البرلمان في خريف 2003 باستخدام الأراضي التركية من جانب القوات الأميركية. وبعد ضربة أسطول الحرية وافقت أنقرة في خريف 2010 (قبل نشوب «الربيع العربي») على نشر الدرع الصاروخي في ملاطية ومن ثم نشر صواريخ باتريوت في نهاية العام 2012.

إن الحرص التركي على إقامة أفضل العلاقات بين البلدين كان واضحاً ويتجسد في كل تحرك تركي وصولاً إلى إعلان "الشراكة النموذج" من جانب باراك أوباما في مطلع ولايته الرئاسية الأولى وإعلان الرئيس التركي عبد الله غول ووزير خارجيته أحمد داود أوغلو أن "العلاقات التركية مع أميركا لم تكن في أي وقت مضى ممتازة كما هي عليه الآن".

لم تكن تركيا تتوقع أن يصمد الرئيس السوري في الحكم هذه الفترة الطويلة وهذا ما أدخل تعقيدات كثيرة محلية وإقليمية ودولية على الوضع في سوريا من أهمها وقوف روسيا بشكل صلب إلى جانب النظام السوري، وهو ما وضع أنقرة في مواجهة مباشرة مع موسكو حيث تبادل الطرفان سجالات كلامية حادة في أكثر من مناسبة واعتبرت روسيا أن خطوتي نشر الدرع الصاروخي والباتريوت موجهتان إليها. فاستطالة الأزمة في سوريا وتصاعد المخاطر الإقليمية والدولية على تركيا دفعا بتركيا لحماية أمنها القومي إلى الاستنجاد بحلف شمال الأطلسي الذي كان يدفع أيضاً بتركيا لقبول أن تؤدي دور رأس حربة للحلف في الشرق الأوسط في خضمّ الصراع القائم على سوريا.

> أعادت الأزمة السورية الاعتبار إلى تركيا مع الغرب والأطلسي.

لم تقف حدود استخدام الدور الأطلسي لتركيا عند محاولة إسقاط النظام في سوريا وإضعاف إيران والمقاومة في لبنان

وتغيير المعادلة في العراق، بل تعدّت إلى لجم عودة صعود القوة الروسية في المنطقة وفي العالم، كما حدث في ليبيا وفي اليمن.

ومن أجل تبرير هذه الوظيفة الإستراتيجية الأطلسية لتركيا رفع المسؤولون الأتراك الصوت مدّعين أن تركيا تتعرض للتهديد بسبب سقوط قذيفة مدفعية في نهاية أيلول/ سبتمبر على مدينة أقتشاقالي الحدودية ومقتل خمسة مواطنين أتراك، كما كانوا قد رفعوا الصوت بعد إسقاط طائرة تركية من جانب الدفاعات السورية في 25 حزيران/ يونيو 2012 داخل الأجواء الإقليمية السورية. ومن جراء ذلك كرر الأتراك لازمة أن حدود تركيا هي حدود الأطلسي[7]، وأن من مهام الأطلسي الدفاع عن تركيا في وجه أي هجوم.

لقد أعادت الأزمة السورية تحديداً الاعتبار الكامل للعلاقات التركية مع الغرب وحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأميركية بل إن هذه العلاقات كـ«ثابتة» تفسر جانباً من سعي تركيا لإسقاط نظام معاد لإسرائيل والغرب مثل النظام السوري.

حدود الفشل والنجاح

إن انقلاب تركيا على سياساتها السابقة الإستراتيجية مع دول الجوار الجغرافي مباشرة وضعها أمام مقامرة صعبة تحتمل الكارثة في حال فشل إسقاط النظام في سوريا وربما تحمل بعض المكاسب غير المؤكدة ربطاً بظروف سقوط النظام في حال سقوطه.

حدود الفشل

مع ذلك يمكن القول، من دون انتظار نتيجة الصراع في سوريا والمنطقة، أن تركيا بعد أكثر من سنتين على بدء الأزمة في سوريا وبعد تطورات «الربيع» العربي قد واجهت فشلاً ومخاطر على أكثر من صعيد وفي أكثر من دائرة:

أ- تعرضت اللحمة الداخلية في تركيا بين المكوّنات المذهبية لتصدّع إضافي كبير من جرّاء تزايد النزعة المذهبية في الأزمة السورية. ومع أن النزعة المذهبية في تركيا لها جذور تاريخية تعود إلى خمسمئة عام على الأقل ومتجذرة في الواقع الراهن غير أن تحويل النزاع في سوريا والنظر إليه من زاوية مذهبية انعكس مزيداً من التوتر بين السنّة والعلويين في الداخل التركي وشهدت البلاد حوادث متفرقة غير مسبوقة ولهجة أيضاً غير مسبوقة في تعاطي حكومة حزب العدالة والتنمية تجاه خصومها من العلويين.

ب- تصاعدت المخاطر الأمنية على تركيا من جراء الوضع في سوريا. حيث استفاد حزب العمال الكردستاني من الحرب في سوريا لكي يشدد من هجماته على الجيش التركي في جنوب شرق الأناضول وصولاً إلى بعض المناطق الداخلية.

كما أن ظهور شريط كردي في شمال سوريا بسبب الفراغ الأمني هناك دفع حزب العمال الكردستاني إلى العمل على ملء هذا الفراغ وهو ما اعتبرته أنقرة تهديداً مباشراً لأمنها القومي مهددّة للمرة الأولى بحرب ضد سوريا إذا ما تأكدت من سيطرة عناصر "الكردستاني" على شمال سوريا.

ومع الفوضى الحاصلة في سوريا وبدء تبلور شريط كردي في شمالها يمكن القول إن واقعاً كردياً جديداً قد نشأ هناك ولا يمكن أن يعود إلى الوضع الذي كان عليه قبل بدء الأزمة السورية سواء بقي النظام أو رحل أو دخلت سوريا في فوضى أو عرفت التقسيم. وهذا الواقع الكردي

7- داود أوغلو 17 نيسان/ أبريل 2012 يني شفق 18 نيسان/ أبريل.

الجديد يضيف طوقا آخر كردياً حول تركيا هو امتداد للواقع الكردي الفدرالي في شمال العراق، ويجعل تركيا أمام تقدم في خريطة كردستان الشرق أوسطية حيث الجزء الأكثر تفجراً يقع في تركيا وتأثيرات ذلك المحتملة على الواقع التركي ووحدة الأراضي التركية وعلى مسار القضية الكردية في تركيا.

ج- التنمية الاقتصادية: إن أحد أسباب تقدم التنمية الاقتصادية في تركيا كان سياسة الانفتاح السياسي مع سوريا ولبنان والعراق وإيران وروسيا وغيرها وما ارتبط بها من سياسات "فتح الحدود" التي انعكست نمواً في الاستثمارات والتبادل التجاري. وقد انعكس التوتر مع سوريا والعراق وإيران تراجعاً كبيراً في علاقات تركيا التجارية مع هذه الدول وانعكس إغلاق الحدود البرية بين البلدين تراجعاً كبيراً للدورة الاقتصادية في المحافظات التركية الواقعة على الحدود مع سوريا. كذلك فإن تحويل خط التصدير التركي إلى الخارج من الطريق البري إلى طرق بديلة جوية أو بحرية انعكس زيادة كبيرة في كلفة النقل. ومع تراجع حجم التجارة التركية مع الاتحاد الأوروبي عام 2012 بنسبة عشرين في المئة كبرت الضغوط على الاقتصاد التركي تكبر وقد تراجع النمو للعام 2012 من 8 و9 في المئة في الأعوام الماضية إلى 3 في المئة.

في صورة "النموذج": كان من أبرز نجاحات تركيا طرح نموذجها مثالاً للآخرين ولا سيما في الدول الإسلامية. لكن انفجار الربيع العربي ووصول الإخوان المسلمين إلى السلطة واندلاع الأزمة السورية أظهرت نزعة مذهبية عالية للنموذج في الداخل حيث ازدادت حدة الاحتقان المذهبي مع العلويين كما ظهر ميل واضح لضرب المكتسبات العلمانية في الدولة والمجتمع عبر تغييرات في النظام التعليمي وغيره لجعل تركيا أكثر تديناً وبالتالي أكثر ابتعاداً عن الأسس العلمانية للنظام. وازدادت حدة النزعة القومية في التعامل مع الأكراد وازدادت نزعة عدم التسامح مع الآراء المخالفة للحكومة، كما أن الميل لمركزة السلطة بيد الحزب الحاكم والعمل لتعديل النظام من برلماني إلى رئاسي بصلاحيات مطلقة لتمكين تفرّد أردوغان بالسلطة حتى العام 2025، قدّم صورة مغايرة للنموذج الذي أُريد له أن يكون مثالاً في العلمانية والديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان.

من "صفر المشاكل" إلى "صفر جيران"

فقد انهارت مختلف العناوين التي رفعتها تركيا سابقاً وشكلت عناصر نجاح للصورة والنموذج والدور.

1- انهارت سياسة «صفر مشكلات" وتحوّلت إلى «صفر جيران» مع سوريا والعراق وإيران وروسيا وأرمينيا وقبرص واليونان وحتى «إسرائيل».

2- عادت تركيا لتكون محاطة بالأعداء بعدما كانت محاطة بالأصدقاء بل الشركاء.

3- خرجت تركيا من أن تكون جزءاً من الحلول لتصبح جزءاً من المشكلات.

4- انهارت صورة «القوة الناعمة" لتحل محلها صورة "القوة الخشنة"، ما دفع تركيا إلى التهديد باستخدام القوة ضد «إسرائيل» لكسر الحصار على غزة وضد قبرص لمنع التنقيب عن الغاز والنفط في شرق المتوسط ومع سوريا بعد سقوط قذيفة "أكجاكلي".

5- انهارت سياسة «الدور الوسيط» الذي كان من أهم مفاتيح تركيا للقيام بدور إقليمي. وباتت تركيا خارج التأثير. وآخر مثال على ذلك دور تركيا خلال العدوان على غزة بدءاً من 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2012 حيث لم تلعب إلا دوراً مساعداً فيما كان الدور الرئيسي لمصر.

6- انهارت سياسة المسافة الواحدة وعدم التدخل في الشأن الداخلي للدول. ولم تعد تركيا حيادية في الصراعات

بل تحولت إلى طرف مباشر حتى في الصراعات الداخلية كما هو الحال في سوريا والعراق.

7- لم تعد تركيا تلك المتطلعة لتكون مركزاً لا طرفاً وعادت بسياساتها الغربية- الأطلسية لتكون طرفاً بكل معنى الكلمة.

8- مارست أنقرة سياسة ازدواجية المعايير. مع «الثورة» في سوريا وضدها في البحرين. مع تهديد سوريا بحرب من جراء سقوط قذيفة في «أكجاكلي» فضلاً عن فرض كل أنواع العقوبات الاقتصادية وقطع العلاقات الديبلوماسية فيما غاب حتى الآن أي إجراء جدّي رداً على الاعتداء على أسطول الحرية وسفينة مرمرة في 31 أيار/ مايو 2010 الذي قتل فيه تسعة ناشطين مدنيين أتراكاً فيما يزداد باطراد حجم العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

مارست أنقرة سياسة ازدواجية المعايير

9- لقد أدت سياسات سلطة حزب العدالة والتنمية المذهبية إلى أن تظهر تركيا طرفاً مباشراً في "محور إقليمي ذي طبيعة مذهبية" وهو ما يضرب صورة سياسات الانفتاح والمسافة الواحدة وتصفير المشكلات. كل هذا أفضى إلى تراجع صورة تركيا في المنطقة وفقاً للدراسة التي أجرتها مؤسسة TESEV التركية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

10 – أفقدت الصورة المذهبية لتركيا ثقة الغالبية الساحقة من الكتلة الشيعية في كل المنطقة. وهو تطور حساس للغاية في ظل تنامي الفتنة السنية- الشيعية ومخاطر تحولها إلى صدامات لا يخرج منها أحد رابحاً. وقد بان الانزعاج الشيعي من السياسة التركية في مقاطعة جميع المسؤولين الشيعة في لبنان والعراق وإيران والمنطقة، إلاّ قلة قليلة، للمؤتمر الرابع لحزب العدالة والتنمية في 30 أيلول/ سبتمبر 2012[8].

11- أعادت الصورة "العثمانية" لتركيا والدعوة لنظام شرق أوسطي جديد بقيادتها ووفقاً للملامح التي ترسمها هي، وبالتحالف مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، شكوك غالبية العالم العربي الذي يرى أن العرب بقوميتهم وثقافتهم وهويتهم وموقعهم ودورهم مستهدفون ويتعرضون لهجمة جديدة بعناوين استعادية (العثمانية) تثير الهواجس والمخاوف وتشكل تركيا رأس حربتها.

12- إن أحد أهم أسباب التعثر الكبير في سياسة تركيا الخارجية ولا سيما تجاه سوريا وحلفائها ناتج من قصور معرفي في قراءة الحقائق الموجودة في سوريا وتوازناتها الداخلية ومدى صلابة التحالف مع إيران ومدى أهمية سوريا للمصالح الروسية أساساً والصينية في المنطقة. إن بقاء تركيا عقوداً خارج المنطقة من جهة وربط مصيرها بالغرب من جهة أخرى أفقدها القدرة على معرفة التحولات التي شهدتها المنطقة العربية وبالتالي القراءة الموضوعية لها فوقعت في أخطاء قاتلة من التقييم والتقدير.

حدود النجاح

لقد حققت تركيا خلال المتغيرات الكبيرة في المنطقة العربية نجاحات يمكن إيجازها كالآتي:

(بعد أحداث مصر التي أقصت الإخوان المسلمين عن السلطة، ومع حدوث انقسامات كبيرة في المحور التركي- الخليجي والداعمين له تجاه الأحداث هناك)

8- السفير 1 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

- إن الأزمة في سوريا أخرجت النظام السوري من أن يستمر راعياً لحركة المقاومة الفلسطينية (حماس) التي وقفت ضد النظام مع المعارضة وغادرت كوادرها كلها سوريا إلى الخارج وإلى قطر تحديداً. وباتت أكثر قرباً من تركيا إلى حد مبايعة رئيس المكتب السياسي لحماس خالد مشعل لرجب طيب أردوغان زعيماً للعالم الإسلامي في مؤتمر حزب العدالة والتنمية الرابع في اسطنبول في 30 أيلول/ سبتمبر 2012. وبهذا التحول أمكن لتركيا الزعم بأنها سحبت بساط ورقة المقاومة الفلسطينية المتمثلة بحماس من يد سوريا وإيران.

- وكما أقلقت الأزمة السورية إيران فإنها أثارت قلق وخشية روسيا والصين كذلك من قلب النظام في سوريا وإحلال نظام إخواني أو ما شابه موال لتركيا. وهو ما سيضع تركيا في موقف المتابع للهجمة ونقلها إلى دول إقليمية أخرى ولا سيما العراق وكذلك إلى داخل حدود روسيا والصين. وهذا ما أجبر روسيا على بذل جهود غير عادية كلّفتها عداءات مستجدة في بعض دول «الربيع العربي» وخسارة مواقع نفوذ ومنها ليبيا وهو ما يعزز موقع تركيا في مواجهة روسيا.

- ولا شك أن حزب العدالة والتنمية قدم أوراق اعتماد حاسمة لجهة ولائه لانتمائه الغربي والأطلسي عبر التحاقه الكامل بالسياسات الغربية والمشاركة المباشرة في غزو ليبيا. كما أن الدور التركي المؤثر في الأزمة السورية، والذي أضعف المحور المعادي للسياسات الغربية لصالح الخطط الأميركية والأطلسية، قد أكسب تركيا من جديد ثقة الغرب وحلف شمال الأطلسي لا سيما بعد أن تكاثرت الانتقادات في السنوات التي سبقت «الربيع العربي» بشأن تغيّر بوصلتها شرقاً بدلاً من التحالف مع الغرب.

احتمالات مستقبلية

في ضوء معياري قيادة منفردة لشرق أوسط جديد عثماني، والانسجام الكامل مع السياسات الغربية في المنطقة، تتراوح الاحتمالات أمام تركيا ودورها الإقليمي وموقعها من النظام الإقليمي والدولي الذي يشهد لحظة تحول حاسمة ستكون لها تداعيات كبيرة على خريطة المنطقة:

1- يمكن لتركيا أن تدّعي انتصاراً كبيراً في حال إسقاط النظام السوري بالكامل الأمر الذي صار بعيد المنال الآن، وحتى لو حصل فإنه لا يكفي إذ إن مكاسب تركيا مشروطة بـ: إقامة نظام بديل يتزعمه الإخوان المسلمون أولاً وببقاء سوريا موحدة ثانياً.

2- إن تحقق هذا الشرط سوف يفتح الطريق أمام استكمال الخطط لإضعاف الدور الإيراني ومن معه وهذا سيفتح على احتمالات مرحلة دموية من عدم الاستقرار قد تبدأ في العراق الذي يمكن اعتباره الحلقة الأكثر هشاشة بعد سوريا وهو ما تفعله تركيا حالياً ومن معها عبر إثارة الجماعات السنية والتحريض لإسقاط حكومة نوري المالكي، وصولاً إلى تطويق إيران.

رأت روسيا صواريخ الباتريوت في تركيا عدواناً أطلسياً عليها.

إن إدراك إيران للخطر المحدق بها من جراء الضغوط على النظام في سوريا وكون تركيا شريكاً أساسياً في هذه الضغوط فتح للمرة الأولى على هذا القدر من التوتر بين تركيا وإيران في المنطقة. ورغم أن الصراع بينهما يبلغ ذروات في "الساحات الثلاث» العراق وسوريا ولبنان والقضية الفلسطينية والمسألة الكردية والقوقاز فإن العلاقات الثنائية لا تزال تحافظ على استقرارها السياسي والاقتصادي. ولم تنقطع الزيارات الرسمية المتبادلة على امتداد الأزمة السورية وقد نجح البلدان بعد مرور أكثر من ثلاث سنوات على تلك الأزمة في تجنيب العلاقات

الثنائية أن تتأثر بالتوترات الإقليمية رغم بلوغها مرتبة عالية من الحدّة. ويدرك البلدان جيداً خطورة أي انفجار في العلاقات الثنائية المستقرة، منذ العام 1639 تاريخ اتفاقية قصر «شيرين» التي رسمت الحدود الثابتة حتى الآن بينهما، على مصالحهما واستقرارهما. ولا يتوقع أن يتبدل المشهد المستقر في العلاقات الثنائية ما لم تطرأ تطورات دراماتيكية فوق العادة. بل إن البلدين أبديا حرصاً على تعزيز نقاط تواصل إضافية أثناء الأزمة السورية في رغبة واضحة لاستمرار الاستقرار والسلام في العلاقات الثنائية. وليس مستبعداً أن يكون استمرار هذا التواصل إحدى نقاط الارتكاز في التوصل إلى حل للأزمة السورية أو في حماية أي حل يتم التوصل إليه لاحقاً.

3-ما يمكن أن ينسحب على العلاقات التركية– الإيرانية يمكن أن ينسحب أيضاً على العلاقات التركية- الروسية. ذلك أن البلدين قد دخلا في علاقات إستراتيجية اقتصادياً في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. وبلغت روسيا مرتبة الشريك التجاري الأول لتركيا في العامين 2008 و 2009. وتبادل البلدان الاستثمارات ودخلا في تعاون مهم جداً على الصعيد الاقتصادي ولا سيما في مجال الطاقة حيث تستورد تركيا ثلثي حاجتها من الغاز الطبيعي والنفط من روسيا كما أن هناك تعاوناً على صعيد أنابيب نقل الطاقة عبر تركيا.

الغرب يضع حدوداً وضوابط لقوة النفوذ التركي.

لقد دخلت العلاقات التركية الروسية، بسبب الأزمة السورية، في دائرة من التوتر الشديد على الصعيد السياسي والعسكري. ومنشأ التوتر العسكري أن تركيا تحوّلت إلى ميدان مؤثر لحركة حلف شمال الأطلسي العسكرية ولا سيما بعد نشر رادارات الدرع الصاروخي في منطقة ملاطية بتركيا ومن بعدها نشر بطاريات لصواريخ الباتريوت في تركيا في إشارات اعتبرتها روسيا تصعيداً عسكرياً عدوانياً للأطلسي على روسيا عبر تركيا.

مع ذلك بادر البلدان إلى تحييد العلاقات الاقتصادية تحديداً بينهما وإبقائها بمنأى عن التأثر بهذه التوترات وترجم ذلك عملياً في زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إلى تركيا في مطلع كانون الأول/ ديسمبر 2012 وتوقيع اتفاقيات اقتصادية وتعزيز حركة الاستثمارات والتبادل التجاري. ويحرص البلدان أيضاً على إبقاء التواصل السياسي قائماً بينهما وعلى أعلى مستوى، مع الاستمرار في خلافاتهما السياسية في أكثر من قضية خصوصاً أن موسكو تتحسس جداً من مسألة الدعم التركي للمجموعات الأصولية والسلفية في الاتحاد الروسي.

4- إن صمود النظام في سوريا، وبقاء الرئيس بشار الأسد في السلطة، يعدّ فشلاً كاملاً للسياسات التركية، بل إن مجرد استمرار الخيارات الخارجية لسوريا على ما هي عليه الآن ولو في حدود دنيا هو أيضاً فشل كبير للسياسة التركية.

5- إن أي فوضى تحصل في سوريا من دون حسم للصراع واستمرار ذلك لفترة طويلة يفاقم المخاطر على تركيا من امتداد الفوضى إلى داخلها ودخولها في مرحلة عدم استقرار علماً أنها بدأت تشهد هذه الحالة بعد وقت قصير على بدء الأزمة السورية.

6- إن ذهاب الوضع في سوريا إلى خيار التقسيم على أسس عرقية ومذهبية أو مناطقية سوف يكون فشلاً للسياسات التركية وخطراً كبيراً على وحدة الأراضي التركية إذ ستتعمم النزعة التقسيمية في المنطقة بعد بدئها في العراق جار تركيا ووصولها إلى سوريا جارة تركيا الثانية خصوصاً أن البنية الإتنية والمذهبية لتركيا ليست فقط شبيهة بسوريا والعراق بل هي أكثر هشاشة منهما. غير أن الحاضنة الغربية لتركيا هي التي لا تزال تحول دون تقسيم تركيا وهو ما يفسر التصاق تركيا، علمانية كانت أم إسلامية، بالسياسات الغربية الضامنة الوحيدة لوحدة تركيا.

7- رغم ما شهدته العلاقات التركية مع إقليم كردستان العراق من تقارب وتعاون في بعض الملفات منذ بدء الأزمة السورية، ورغم الضغوط الأميركية في هذا الاتجاه، فإنه يبقى آنياً مرتبطاً بظروف مستجدة منها العداء التركي مع حكومة نوري المالكي في العراق والخلاف الكردي معه حول مسألة كركوك وقضايا النفط والوضع الكردي في سوريا. إذ إن الحالة الكردية في المنطقة تشهد تطابقات غير مسبوقة بين مكوناتها في تركيا والعراق وسوريا في اتجاه تحقيق كردستان الكبرى. وهو ما يجعل أكراد المنطقة لا يثقون بسياسة التقارب التركي خصوصاً في ظل استمرار تركيا في اضطهاد أكرادها والتهديد المستمر بغزو سوريا لمنع نشوء أية حالة كيانية للأكراد في الشمال السوري.

8- رغم أن تركيا مكسب هائل للغرب في علاقته بالمنطقة والعالم الإسلامي وروسيا فإن لنمو الدور التركي حدوداً وضوابط لا يمكن للغرب أن يقبل بها في ظل استمرار الولايات المتحدة القطب الأعظم في العالم واستمرار الإستراتيجية التركية في عدم استبدال المحور الغربي بروسيا أو البقاء على الحياد. إن بقاء روسيا كتهديد استراتيجي لتركيا، بمعزل عمن هو في الكرملين أو في أنقرة، يجعل من استمرار تركيا جزءاً من التحالف الغربي أمراً محسوماً. لكن هذا لا يعني في المقابل سماح الغرب للدور التركي بأن يبلغ حدوداً قد تصبح خارج السيطرة حتى لو كان هذا الدور يخدم المصالح الغربية. ذلك أن الحساسية الغربية من تركيا العثمانية والإسلامية وكراهيتها لم تغادر ذاكرة الثقافة الأوروبية تحديداً وهو ما يجعلها تحول دون قبول تركيا عضواً كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي. كما أن تركيا نفسها لم تتخل عن طموحاتها العثمانية والسلجوقية عندما حدد أردوغان في 30 أيلول/ سبتمبر 2012، العام 2071 موعداً للشباب التركي للوصول إلى أهدافه وهو تاريخ يتصل بالصراع بين السلاجقة الأتراك والبيزنطيين المسيحيين حيث انهزمت بيزنطية في موقعة «ملازكرد» عام 1071. كذلك أظهر أردوغان في أكثر من مناسبة تحقيراً للحضارة البيزنطية ووصفها، من القاهرة، بالسوداء ما أثار استياء كبيراً لدى الأوساط المسيحية. إن تركيا قوية ولو كانت تخدم المصالح الغربية ستكون عرضة للاحتواء والكسر من جانب الغرب كما حدث لتجارب مماثلة في الماضي مع محمد علي باشا وجمال عبد الناصر في مصر والثورة الإسلامية في إيران لمنع نهوض أية قوة مسلمة في العالم.

9- لقد خسرت تركيا ثقة وتعاون دول محور الممانعة والمقاومة وجانباً مهماً من الكتلة المؤمنة بقضية القومية العربية، لكنها في الوقت نفسه لم تربح المحور الآخر الذي كان يسمّى بمحور الاعتدال.

خسرت تركيا محور المقاومة والممانعة ولم تكسب محور الاعتدال.

ومن المبالغة الحديث عن تصاعد لدور تركي مع الإخوان المسلمين في بعض الدول ولا سيما في مصر. ذلك أن حقول النفوذ لكلا الطرفين هي نفسها: التصالح مع السياسات الغربية، الدفع بالقضية الفلسطينية إلى منعطف التسوية ومعارضة النفوذ الإيراني في المنطقة. وقد ظهر ذلك جلياً في استمرار العلاقات التركية مع «إسرائيل» والتزام نظام "الإخوان" في مصر باتفاقية كمب دايفيد والتعاون مع «إسرائيل» للوصول إلى اتفاق وقف النار في غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

10- إن علاقة تركيا بدول وقوى أخرى تنتمي إلى فضاء عقائدي وفقهي يتناقض مع التوجهات "الإخوانية" لحزب العدالة والتنمية وفي مقدمة هذه الدولة السعودية وبعض الدول الخليجية ولا سيما الإمارات العربية

المتحدة وعمان. حيث إن التحسس من وجود توجهات عثمانية- مذهبية لدى حزب العدالة والتنمية التركية لا يمكن أن يحظى بارتياح لدى الكتلة الوهابية في السعودية ولا لدى الإمارات العربية المتحدة التي بان التناقض شديداً بينها وبين حركة الإخوان المسلمين في مصر وغير مصر. ولأن حزب العدالة والتنمية أحد أطراف التنظيم الدولي للإخوان المسلمين فإن تركيا ليس مرضياً عنها أيضاً. لقد أظهرت الثورات العربية التعارض في منطلقات وتوجهات كل من تركيا "الإخوانية" وكتلة كبيرة من المنتمين إلى المذاهب السنية في العالم العربي وفي مقدمهم السعودية وبعض الدول الخليجية وهذا التعارض من الخسائر، غير المحسوبة أيضاً، لدى سلطة حزب العدالة والتنمية وقد أفقدها ما كان يظن في لحظة تقاطع مصالح ظرفية أنهم حلفاء لها.

يستقطب العدالة والتنمية القوى السلفية كلما تشدد في خطابه المذهبي.

11- إن تقدم الدور التركي أو عدمه مرتبطان كذلك بالمدى الذي ستتخذه العلاقات التركية مع «إسرائيل». إن افتراض أن هذه العلاقات لا يمكن أن تصل إلى مرحلة الصدام بسبب المرجعية الغربية الواحدة للطرفين وأن الغرب لن يسمح بمثل هذا الصدام وأن تركيا ملتزمة بالضوابط الغربية، يجعل الدور التركي يتحرك ضمن سقوف تأخذ في الاعتبار الأمن القومي والمصالح الإسرائيلية.

12- إن أحد أهم الدروس المستقاة من مرحلة "الربيع العربي" هو محددات توجهات تركيا في الرابطة الأطلسية بحيث يستحيل بعد الآن وأكثر من أي وقت مضى التعامل مع تركيا من دون أخذ هذا العامل بعين الاعتبار. لقد أظهرت تركيا من خلال سلوكها خلال مرحلة الربيع العربي ولا سيما مع تفاقم الأزمة السورية أنها أطلسية أكثر من أي وقت وهي التي أعطت أكثر من أي وقت مضى صورة وواقع أن حدودها هي حدود الأطلسي وحمايتها ودورها بالتالي مرتبطان بصفتها الأطلسية. وهذا يضع تركيا على امتداد عقود قادمة حليفة في خدمة المخططات الغربية حيث يتطلب الأمر ذلك.

13 – رغم أن الفشل في السياسة الخارجية التركية في المنطقة يفترض أن ينعكس على الداخل لجهة تراجع قوة حزب العدالة والتنمية في التوازنات الداخلية وتعريض سلطته للضعف غير أن استطلاعات الرأي لا تزال تعطي الحزب غالبية تقارب بل أحياناً تزيد عن النسبة التي نالها في انتخابات 2011 أي خمسين في المئة لتصبح أحياناً في بعض الاستطلاعات 54 في المئة. ولا يتوقع أن ينعكس الفشل الخارجي على قوة الحزب في السلطة لأن من أهم عوامل تقدم الحزب ليجذب شرائح واسعة غير إسلامية إلى جانبه هي الإنجازات على الصعيد الاقتصادي والمشاريع الكبيرة التي ينفذها الحزب على امتداد تركيا.

ثم إن الحزب نجح بسياسته المذهبية من النظام السوري ومن معه في المنطقة في استقطاب تأييد فئات إسلامية تركية متشددة كانت عادة ضده. وكلما ارتفعت حدة الخطاب المذهبي لحزب العدالة والتنمية من سوريا كان يستقطب المزيد من الفئات المترددة التي لم تكن معه.

وفي هذا السياق لا يأخذ حزب العدالة والتنمية في الاعتبار حساسيات الكتلة العلوية لأنه يائس من تأييد أية شريحة علوية ولو صغيرة له في الانتخابات النيابية.

كذلك فإن تصعيد الخطاب الإثني ضد الأكراد استقطب بعض الفئات القومية إلى جانب حزب العدالة والتنمية

الذي يريد بتصعيد لهجته القومية سحب البسط من تحت أقدام حزب الحركة القومية الذي يمثل القوميين المتشددين والممثل في البرلمان بنسبة 15 في المئة من أصوات الناخبين في انتخابات 2011، وجذب جزء من قاعدته إلى حزب العدالة والتنمية.

إذا سارت الأمور في الأطر المضبوطة أعلاه فلا تأثير مهماً في السياسة الخارجية على استمرار حزب العدالة والتنمية في السلطة لأعوام مقبلة. وفي حال نجاح رجب طيب أردوغان في تحويل النظام البرلماني الحالي إلى نظام رئاسي فإنه يلتف على أي احتمال لضعف الحزب بعد تخليه عن رئاسته في العام 2015 باعتبار أن كل الصلاحيات ستصبح بيد رئيس الجمهورية.

مع ذلك فإن باب المفاجآت يبقى مفتوحاً على احتمالات متعددة ولا سيما إذا شعرت الولايات المتحدة أن تركيا في ظل سياسات حزب العدالة والتنمية لم تعد قادرة على خدمة التوجهات السياسية الأميركية .

14- رغم البراغماتية التي اشتهر بها حزب العدالة والتنمية فإن الاعتبارات هي التي تحول دون أن يعيد الحزب النظر في سياساته المتبعة تجاه سوريا والمنطقة. وبالتالي ليس من المتوقع أن يقوم بخطوات ترشح منها رائحة تراجع لأنه سيدفع الثمن من تأييد قواعده وفقاً للنهج الذي سار عليه. ومع أن تركيا ستكون جزءاً لا يتجزأ من أي حل مستقبلي في سوريا غير أنها في انتظار الوصول إلى ذلك الحل ستبقى تعمل على محاولة إسقاط النظام في سوريا. ومع استنفاد كل وسائل الضغط على النظام ليس أمام تركيا الآن سوى اتباع سياسة الترقب والانتظار.